التقرير الأول

مشترك

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

الفصل التشريعى الأول

دور الانعقاد العادى الثانى

اللجنة المشتركة

من لجنة التعليم والبحث العلمى

ومكتبى لجنتى الخطة والموازنة والعلاقات الخارجية

الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

تحية طيبة ، وبعد فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم ، مع هذا ، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة التعليم والبحث العلمى ومكتبى لجنتى الخطة والموازنة والعلاقات الخارجية ، عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١٦ بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة إلى الحكومة المصرية لتنفيذ مشروع توريد أجهزة تعليمية وبحثية لصالح الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا ، رجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وقد اختارتنى اللجنة المشتركة مقرراً أصلياً ، والسيد العضو هانى أباظة مقرراً احتياطياً لها فيه أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

٢٠١٧/١/٣

رئيس اللجنة المشتركة

(ا.د جمال شيحة)

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة التعليم والبحث العلمى
ومكتبى لجنتى الخطة والموازنة والعلاقات الخارجية
عـــــــــن
قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١٦
بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦
بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة
إلى الحكومة المصرية لتنفيذ مشروع توريد أجهزة تعليمية وبحثية
لصالح الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الأحد الموافق ٢٠ من ديسمبر سنة ٢٠١٦ إلى لجنة مشتركة من لجنة التعليم والبحث العلمى ومكتبى لجنتى الخطة والموازنة والعلاقات الخارجية قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١٦ بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة إلى الحكومة المصرية لتنفيذ مشروع توريد أجهزة تعليمية وبحثية لصالح الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس الموقر .

فعقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لنظره يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١/٣ .

حضره ممثلاً للحكومة السادة :

١- د. سحر نصر وزيرة التعاون الدولى
٢- ا. حلمى النمنم وزير الثقافة
٣- د. أحمد الجوهرى رئيس الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا
٤- د. هانى هلال وزير التعليم العالى الأسبق
٥- د. حسام الملاحى مساعد أول وزير التعليم العالى والبحث العلمى
٦- ا. منى أحمد وكيل أول وزارة رئيس قطاع التعاون الآسيوى بوزارة التعاون الدولى

نظرت اللجنة تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية[1] والذى انتهى إلى إن هذه الاتفاقية لا تتضمن ما يخالف الدستور طبقا لحكم المادة (١٥١) من الدستور والمادة (١٩٧) من اللائحة الداخلية للمجلس ، فقامت اللجنة بدراسة القرار المعروض والمذكرة الإيضاحية المرفقة به[2] ، وراجعت بنود الاتفاقية واستعادت نظر الدستور واللائحة الداخلية للمجلس .

وفى ضوء ما دار فى اجتماعها من مناقشات ، وما أدلت به الحكومة من إيضاحات **تورد تقريرها عنها فيما يلى** :

مقدمة

أولاً : **نبذة تشريعية عن الاتفاقية**

ثانياً : **أهم الأحكام التى تضمنتها الاتفاقية**

ثالثاً : **الإيضاحات التى أدلت بها الحكومة**

رابعاً : **رأى اللجنة**

مقدمة :

تعتبر الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا جامعة مصرية ذات شراكة يابانية مقرها مدينة برج العرب الجديدة بمحافظة الإسكندرية لتعزيز العلاقات المصرية اليابانية التى من شأنها النهوض بالتنمية البشرية فى المنطقة بأكملها وذلك من خلال تعزيز الروابط والشراكات الصناعية لإجراء البحوث التطبيقية مع تطبيق المعايير التعليمية والسياسات والنظم اليابانية فضلا عن احتكاك الطلاب وهيئة التدريس بأنشطة بحثية .

أولاً : نبذة تشريعية عن الاتفاقية

- أبرم اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة اليابان بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦ بتأسيس الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا .
- وفى ٢٠٠٩/٥/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ بالموافقة على هذا الاتفاق بشرط التصديق عليه من مجلس الشعب أودع هذا الاتفاق الأمانة

(١) عرض تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ووافق عليه المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٩
(٢) مرفق قرار رئيس ج.م.ع رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١٦ ومذكرته الإيضاحية .

العامة لمجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ وتم نشره فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٣٤) بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٠ .

- وبتاريخ ٢٠١١/٥/٩ صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٨٧) لسنة ٢٠١١ بإنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا .
- ثم صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (١٣٢) لسنة ٢٠١٤ بمنح الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST) الشخصية الاعتبارية كمرفق تعليمى عام .
- وقد وافق عليها المجلس بجلسة ٢٠١٦/١/١٨ فى دور الانعقاد العادى الأول من الفصل التشريعى الأول .
- وبناء عليه وقعت الدكتورة وزيرة التعاون الدولى بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ فى القاهرة مع سفير اليابان بالقاهرة الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة تصل قيمتها إلى ٢ مليار ين يابانى ، أى ما يعادل حوالى ١٨ مليون دولار للإسهام فى تنفيذ مشروع توريد أجهزة تعليمية وبحثية لصالح الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا .

ثانياً : أهم الأحكام التى تضمنتها الاتفاقية :

١- دعم الأداء والمحتوى التعليمى الذى ستقدمه الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا لطلاب مرحلة البكالوريوس بكلية الهندسة ولخدمة الباحثين فى مصر والمنطقة العربية والأفريقية ، كما تستهدف جذب الشركات والهيئات اليابانية للتعاون معها بحثيا ، ولاستخدام إمكانات هذه الشركات فى التدريب ونقل التكنولوجيا الجديدة وأساليب العمل المتطورة إلى مصر .

٢- تتاح المنحة بمقتضى "اتفاق منحة" يتم توقيعه بين الحكومة المصرية وهيئة التعاون الدولى اليابانية (جايكا) ، وتم تحديد الفترة التى سيتم خلالها إتاحة المنحة بشرط أن تكون هذه الفترة ما بين دخول اتفاق المنحة حيز النفاذ و ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠ ، ويمكن مد هذه الفترة بالاتفاق المتبادل بين السلطات المتخصصة فى الحكومتين .

٣- تستخدم الحكومة المصرية المنحة فى شراء المنتجات والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع والتى سيتم تحديدها فى اتفاق المنحة .

٤- تنفذ هيئة التعاون الدولى اليابانى (جايكا) المنحة بالين اليابانى فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية بأحد البنوك باليابان تختاره الحكومة المصرية .

٥- تتخذ الحكومة المصرية التدابير اللازمة نحو ضمان توفير قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع وإخلاء الموقع وتوفير المرافق اللازمة لتوزيع الكهرباء وتوصيل المياه والصرف الصحى وأية مرافق أخرى طارئة لازمة لتنفيذ المشروع خارج الموقع .

٦- تتخذ الحكومة المصرية التدابير اللازمة نحو ضمان التفريغ الفورى والتخليص الجمركى والنقل الداخلى للمنتجات .

٧- تتخذ الحكومة المصرية التدابير اللازمة لضمان تحمل السلطة المختصة الضرائب الجمركية والضرائب الداخلية وأية رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشراء المنتجات و/أو الخدمات من غير أموال المنحة .

٨- تمد الحكومة المصرية عند الطلب حكومة اليابان بالمعلومات اللازمة عن المشروع وتمتنع عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى.

٩- تدخل الخطابات المتبادلة حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان إخطاراً كتابياً من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الداخلية اللازمة .

ثالثاً : الإيضاحات التى أدلت بها الحكومة :

- تم الإعلان عن مبادرة الشراكة المصرية اليابانية للتعليم (EJEP) أثناء زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى اليابان فى يناير ٢٠١٦ بهدف الاستفادة من خبرات اليابان فى مجال التعليم .
- إن هذا الاتفاق منحة لا ترد لصالح الجامعة المصرية اليابانية بمبلغ ٢ مليار ين يابانى بما يعادل حوالى ١٨ مليون دولار ويوازى ٣٦٠ مليون جنيه مصرى .
- يهدف هذا الاتفاق إلى توريد الحكومة اليابانية للأجهزة والمعدات اللازمة لتوفير بيئة تعليمية متطورة للطلاب تقوم على إجراء التجارب والبحوث العلمية ، وجذب الشركات والهيئات اليابانية للتعاون مع الجامعة بحثياً لاستخدام إمكانات هذه الشركات فى التدريب ونقل التكنولوجيا الجديدة وأساليب العمل المتطورة لخدمة كليات الهندسة (مرحلة البكالوريوس السنة الأولى – السنة الثانية) والدراسات العليا بها .
- كما تهدف هذه المنحة إلى تخريج طلاب هندسة يناسبون سوق العمل الدولى .
- تساعد على التكامل الإقليمي حيث تقبل الجامعة طلاباً من الدول العربية والأفريقية .

- يجرى الاتفاق مع الجانب الياباني على توفير منحة ثانية بقيمة تقريبية ١٠ ملايين دولار خلال عام ٢٠١٧ لشراء وتوريد المعدات اللازمة لباقى السنوات الدراسية .

رابعاً : رأى اللجنة :

وبناء على ما عرضته الأستاذة الدكتورة سحر نصر وزيرة التعاون الدولى من أهمية هذه المنح لتنمية قدرات الشباب والاستثمار فى العنصر البشرى من خلال تطبيق أفضل المناهج والممارسات التعليمية ، وتحقيق الموائمة بين المهارات التى يتم اكتسابها خلال الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل وتوفير البرامج التدريبية اللازمة على أحدث الأساليب التكنولوجية لتخريج دفعات مؤهلة .

ترى اللجنة الآتى :

- ضرورة التوسع فى مثل هذه المنح لتشمل جميع التخصصات المختلفة بالجامعات وخاصة مجال إنتاج الأدوية .
- موافاة اللجنة بتقارير ربع سنوية عما تم إنجازه من إنفاق أموال هذه المنحة وتطورها وفقا للجدول الزمنى المحدد .

واللجنة المشتركة إذ توافق على هذا الاتفاق بين الحكومتين، ترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت وعلى القرار الآتى :

"ووفق على الخطابات المتبادلة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة تصل قيمتها إلى ٢ مليار ين يابانى إلى الحكومة المصرية لتنفيذ مشروع توريد أجهزة تعليمية وبحثية لصالح الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق" .

رئيس اللجنة المشتركة

(ا.د جمال شيحة)